

قضايا بحثية ١ – الأسبوع السادس

حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع
التواصل الاجتماعي

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

٢٠٢٥



قراءة الأدبيات والدراسات السابقة بشكل تفاعلي

اعتمد الباحث في هذه الورقة على مزيج من الأدبيات العربية والأوروبية، وخصوصًا القانونية منها، كما دمج بين النصوص التشريعية، والأحكام القضائية، وبعض الرؤى الفقهية المعاصرة. ومن أبرز ما يمكن ملاحظته:

١. الحداثة النسبية للمصادر الأوروبية

استندت الورقة إلى تشريعات أوروبية حديثة نسبيًا، مثل:

- اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة سنة ٢٠١٦
 - التوجيه الأوروبي رقم ٩٥/٤٦/EC، ومراجعاته اللاحقة.
 - تقارير أكاديمية من جامعات مرموقة مثل جامعة ستراسبورغ، وجامعة إكس مرسيليا، وباريس ٢.
- هذا يُعطي للدراسة بعدًا حداثيًا مهمًا، حيث تم الاعتماد على مصادر فعّالة في بيئة الإنترنت الحالية، خصوصًا في أوروبا التي تعتبر رائدة عالميًا في حماية الخصوصية الرقمية.

قراءة الأدبيات والدراسات السابقة بشكل تفاعلي

٢. تأخر المراجع العربية والتشريعات المحلية

على النقيض، اعتمد الباحث على تشريعات عربية أقل حداثة أو ضعيفة التنفيذ، مثل:

- القانون المصري قبل صدور قانون حماية البيانات رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠
- بعض القوانين التونسية والمغربية من أوائل الألفينات
- اجتهادات دستورية مصرية قبل الثورة الرقمية.

رغم أن هذه النصوص مهمة، إلا أنها لا تواكب التطور التقني الحالي، مما قد يجعل الاستفادة منها محدودة في التحديات الجديدة المرتبطة بتطبيقات مثل الذكاء الاصطناعي أو تتبع البيانات الحيوية.

قراءة الأدبيات والدراسات السابقة بشكل تفاعلي

٣. غياب الأبحاث الميدانية أو الإحصائية الحديثة

لم تعتمد الدراسة على دراسات ميدانية أو استطلاعات، بل اقتصرت على البعد التحليلي القانوني. كان بالإمكان تعزيز الدراسة بالآتي:

- إحصائيات حول انتهاكات خصوصية المستخدمين في العالم العربي
- استبيانات توضح مدى وعي المستخدمين بحقوقهم
- تقييم ممارسات شركات التكنولوجيا في دول عربية

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

أوجه الاتفاق

تشير معظم الدراسات، سواء الأوروبية أو العربية، إلى أن شبكات التواصل باتت بيئة خصبة لانتهاك البيانات الشخصية، سواء بالتسويق الإجباري أو التتبع أو الاستخدام الإجرامي.

كل الأدبيات تقريباً أكدت أن المستخدمين غالباً ما يقدمون معلوماتهم طوعاً دون إدراك لحجم الخطر، خاصة في الدول العربية التي تعاني من ضعف ثقافة الخصوصية الرقمية.

تتفق الأدبيات المختلفة على أن القوانين التقليدية لم تعد تكفي، وأن هناك حاجة لتشريعات رقمية متخصصة تُواكب التطورات مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتطبيقات الهواتف الذكية.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

أوجه الاختلاف

في حين أن الأدبيات الأوروبية اعتمدت تعريفات دقيقة مثل تلك التي وردت في GDPR، اختلفت النصوص العربية، وتراوحت بين مفاهيم "السرية"، "الحياة الخاصة"، و"البيانات ذات الطابع الشخصي"، مما أدى إلى غموض قانوني يعرقل الحماية القضائية.

بعض الدراسات، وخاصة الأوروبية، تُحمّل الشركات والمنصات المسؤولية كاملة، بينما نجد في بعض الأدبيات العربية ميلاً لتحميل المستخدم جزءاً من المسؤولية، نظراً لطبيعة النشر الطوعي.

بينما يعتبر هذا الحق أساسياً في القانون الأوروبي، لا تزال تطبيقاته في الأدبيات العربية نادرة، وغالباً ما تكون غير مفهومة من الناحية القانونية، ما يؤدي إلى صعوبة في التنفيذ الفعلي.

مقترحات نظرية لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار

يمكن اقتراح إطار نظري وصياغة مجموعة من الفروض العلمية القابلة للاختبار كما يلي:

الإطار النظري المقترح

يرتكز على العلاقة بين:

- البيئة التشريعية (القانون الوطني، التوجيهات الدولية)
- درجة وعي المستخدم
- مسؤولية شركات التواصل
- حجم الانتهاكات الرقمية

مقترحات نظرية لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار

١. فرض ١: "كلما زاد وعي المستخدم بحقوقه الرقمية، انخفضت احتمالية انتهاك خصوصيته عبر شبكات التواصل".

قابل للاختبار عبر استبيانات لقياس العلاقة بين المعرفة والانتهاك.

٢. فرض ٢: "عدم وجود تشريع وطني صريح لحماية البيانات يؤدي إلى ازدياد الانتهاكات الرقمية في شبكات التواصل".

يمكن اختباره بمقارنة نسب الانتهاكات في دول بها قوانين رقمية (مثل الإمارات) وأخرى لا.

٣. فرض ٣: "التزام شركات التواصل الاجتماعي باللوائح الأوروبية يقلل من الشكاوى القانونية المتعلقة بالخصوصية".

يمكن التحقق منه من خلال دراسة مقارنة بين الشركات الخاضعة للـ GDPR وتلك غير الخاضعة.

٤. فرض ٤: "يؤثر غموض مفهوم 'المسؤول عن معالجة البيانات' في القانون العربي على فاعلية حماية الخصوصية".

الخاتمة

تعتبر الدراسة ثرية من الناحية القانونية، وتعرضت لمجموعة من الأدبيات الهامة. لكنها بحاجة إلى تحديثات تتعلق بالأدبيات التقنية والاتجاهات الاجتماعية الحديثة. ومن خلال التفاعل مع الأدبيات السابقة يمكن صياغة فروض منهجية تسهم في بناء دراسات علمية تطبيقية مستقبلاً، تجمع بين القانون، السلوك البشري، والبعد التكنولوجي.

المرجع

المعداوي، م. ا. (٢٠١٨). حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر
شبكات مواقع التواصل الاجتماعي. Retrieved from

https://journals.ekb.eg/article_30623_1ab2f80af612aa4568dbf6239b535ac2.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

